

## دور صناعة التمويل الإسلامي في تمويل التنمية الاقتصادية

## دراسة حالة - التجربة الماليزية -

**The role of the Islamic finance industry in financing economic development Case study of the Malaysian experience**

بن قايد الشيخ، جامعة غرداية ( الجزائر)، cbengaid@yahoo.com

تاريخ النشر: 2023/03/31

تاريخ القبول: 2023/03/01

تاريخ الاستلام: 2022/11/30

**ملخص:**

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم مدى نجاح تجربة ماليزيا في إدماج النظام المالي الإسلامي في نظامها المالي والمصرفي، سواء من حيث التطبيق أو الممارسة، كما حاولنا أن نسلط الضوء على رهان ماليزيا في التوفيق بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي التقليدي من خلال إيجاد بيئة ومناخ ملائم لإرساء نظام مالي إسلامي شبه متكامل، يجمع بين العمل المصرفي الإسلامي، وأعمال التكافل، وسوق رأس المال الإسلامي ومنتجات الصكوك الإسلامية.

كما توصلت هذه الدراسة إلى أن النظام المالي الإسلامي لم يكن لينجح لولا دعمه بإرادة سياسية من الدولة تحت إشراف البنك المركزي الماليزي ومرافقته بمؤسسات وهيئات داعمة له على مستوى البحث العلمي أو الشرعي مثل ( *isra, ifsb, inceif* ) وبذلك أحرز تطورا ملموسا في بيئة تتصف بالمزيد من الحرية والتنافس، وذلك تماشيا مع الاندماج المتزايد بين النظام المالي الإسلامي الماليزي والساحة المالية الإسلامية العالمية.

**كلمات مفتاحية:** مالية إسلامية، نظام مالي، اندماج، تكافل إسلامي، سوق رأس مال إسلامي.

**تصنيف JEL:** G21، G23.

**Abstract**

This study aims to assess the extent of the success of Malaysia's experience in integrating the Islamic financial system into its financial and banking system, whether in terms of application or practice. A semi-integrated Islamic financial system, combining Islamic banking, takaful, Islamic capital market and Islamic sukuk products. This study also concluded that the Islamic financial system would not have succeeded without its support with the political will of the state under the

supervision of the Central Bank of Malaysia and accompanying it with institutions and bodies supporting it at the level of scientific or legal research such as (isra, ifsb, inceif) and thus achieved tangible development in an environment characterized by more freedom and competition, in line with the increasing integration between the Malaysian Islamic financial system and the global Islamic financial arena.

**Keywords:** Islamic Finance, Financial System, Integration, Islamic Takaful, Islamic Capital Market

**Jel Classification Codes:** G23, G21.

## 1. مقدمة:

يشهد النظام المالي الإسلامي في ماليزيا تنامي ملحوظ في العقود الأخيرة (1980-2017) بفضل تطبيقه لنموذج الاقتصاد الإسلامي على القطاعات الاقتصادية والمالية الماليزية، وساعده على هذا التنامي الاقتصادي الكبير وجوده في بيئة تتصف بمزيد من الحرية والتنافس، وذلك تماشياً مع الاندماج المتزايد بين النظام المالي الإسلامي الماليزي والساحة المالية الإسلامية العالمية.

إن التجربة الماليزية الخاصة بالمصارف الإسلامية والأدوات الإسلامية المستخدمة في أسواق المال في تطور مستمر من حيث الهياكل التنظيمية نجدها تقريباً مكتملة مقارنة بالدول الأخرى وكل ذلك قد تحقق عبر الخبرات والمهارات التي اكتسبها الماليزيون في مجال المصارف الإسلامية وأسواق المال الإسلامية، كما تلعب السوق الماليزية الإسلامية لرأس المال دوراً بارزاً شأنها في ذلك شأن الأسواق الأخرى في دعم النمو الاقتصادي في ماليزيا، كما تلبي هذه السوق احتياجات الأغلبية المالاوية الإسلامية من الموارد المالية وأدوات الاستثمار المالي الإسلامي، وقد بدأت سوق رأس المال الإسلامية كسوق موازية للسوق التقليدية، وشكلت مع البنوك الإسلامية وشركات التكافل أهم دعائم النظام المالي الإسلامي في ماليزيا.

وتعتبر ماليزيا من الدول الرائدة في مجال استخدام منتجات التمويل لإسلامي حيث أنها تستحوذ على أكبر حصة من السوق العالمي للصكوك الإسلامية وتصنف الثالثة عالمياً من حيث أصول المصارف الإسلامية، وهذا ما جعلها من أكثر دول العالم تقدماً في مجال الصناعة المالية الإسلامية خصوصاً وأن حصة سوق رأس المال الإسلامي تحوز على 60% من إجمالي سوق رأس المال الماليزي.

**الإشكالية:** في ظل التوجه العالمي نحو التمويل الإسلامي وأدواته المالية التي صارت منافسة لأدوات التمويل التقليدي، تأسيساً على ذلك يمكن طرح الإشكالية التالية: ما مدى مساهمة التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية الماليزية كبديل تمويلي منافس لأدوات التمويل التقليدية ؟.

#### أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم تجربة ماليزيا في مجال تطبيق المالية الإسلامية، ومعرفة اسباب نجاحها والصعوبات والتحديات التي واجهتها منذ بداية انطلاقة هاته التجربة التي لا تتجاوز أربعة عقود، بالإضافة إلى دراسة مدى تعميم هذه التجربة على دول أخرى بحاجة إلى منظومة مالية تتوافق مع الشريعة تلبي حاجات تمويلية للمتعاملين والأفراد وشركات القطاع العام والخاص خدمة لأغراض تنمية واقتصادية.

#### أهمية الدراسة :

تكمن أهمية هذه الدراسة في مدى التزام التجربة الماليزية بمبادئ الإقتصاد الإسلامي وتطبيقه على القطاعات المالية والإقتصادية الماليزية، وذلك من خلال إدماج نظام المالي الإسلامي وأدواته المالية القائمة على الشريعة الإسلامية في منظومتها المالية بالموازاة مع نظام التمويل التقليدي الذي يعمل بمبدأ الفوائد الربوية المحرمة في الشريعة، كما ركزت هاته الدراسة على آفاق تطوير صناعة التمويل الإسلامي بماليزيا التي تشكل من المصارف الإسلامية، صناديق الإستثمار، التأمين التكافلي بالإضافة إلى توظيف أداة التمويل الإسلامي كالصكوك، كل ذلك من أجل خدمة الإقتصاد الماليزي وتنميته.

**محتويات الدراسة:** قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة محاور وهي كالتالي:

**المحور الأول:** تجربة ماليزيا في مجال الصناعة المالية الإسلامية

**المحور الثاني:** المؤسسات المالية الإسلامية الداعمة للتنمية في ماليزيا

**المحور الثالث:** التمويل الإسلامي في التجربة التنموية الماليزية

وتتمثل جوانب هذه التجربة في هيكل المالية الإسلامية الذي تشمل الصيرفة الإسلامية، المؤسسات المالية الإسلامية، التأمين التكافلي الإسلامي.

### 1.2- تطور النظام المالي الإسلامي في ماليزيا:

في هذا الإطار قامت القيادة الماليزية بالتعاون مع البنك المركزي الماليزي باتخاذ الإجراءات الضرورية لوضع هذا القطاع في مكانة أعلى، وذلك بطرح مشروع للصيرفة الإسلامية يمتاز بالجدية والأصالة والكفاءة استعداداً لمنافسة أكبر في مواجهة النظام المالي التقليدي ذي الشمولية العالمية، وفيما يلي أهم الإحصائيات والبيانات التي تشكل حجم قطاع المالية الإسلامية بجميع مؤسساتها في ماليزيا لسنة 2019.

الشكل رقم(1): حجم الصناعة المالية الإسلامية الماليزية مقارنة بالحجم العالمي لسنة 2019

النموذج المالي لصناعة الخدمات المالية الإسلامية 2019



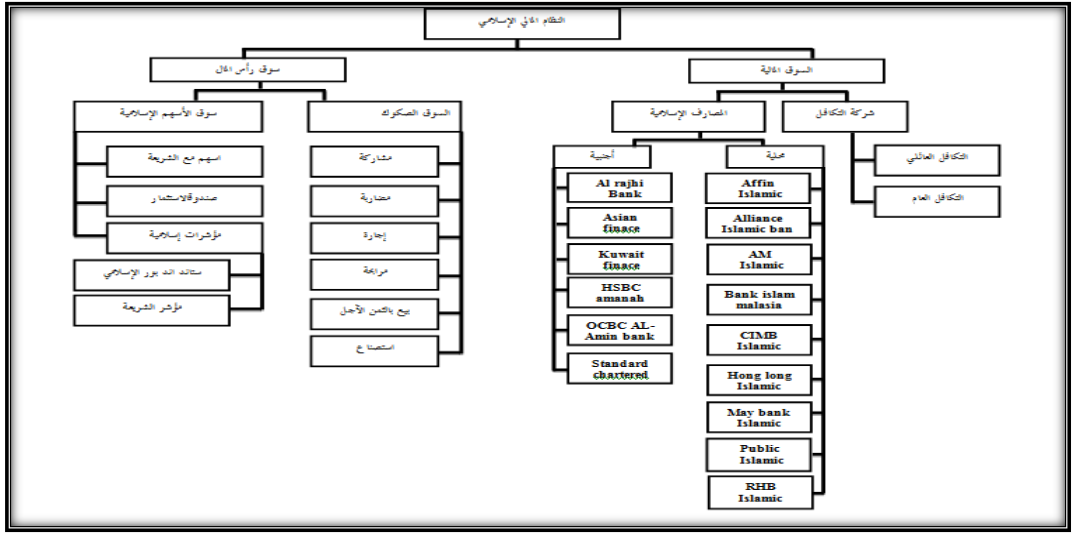
المصدر: الموقع الرسمي لمجلس الخدمات المالية الإسلامية، IFSB-www.ifsb.org- تقرير 2019

من خلال الشكل أعلاه سجلت ماليزيا في سنة 2019 استحوادها على 11.10٪ من إجمالي أصول المصارف الإسلامية عالمياً، كما تستحوذ على 58.83٪ من إجمالي إصدارات الصكوك الإسلامية عالمياً، حققت ما نسبته 18.1٪ من إجمالي التامين التكافلي عالمياً، في حين سجلت 28.1٪ من إجمالي أصول صناديق الإستثمار الإسلامية عالمياً.

كما لاحظنا من خلال نفس الشكل تطوراً هاماً في حجم أصول وعدد مؤسسات المصرفية الإسلامية سنة 2019 حيث وصل عدد المصارف الإسلامية إلى 16 مصرف و 2246 فرع مصرفي بحجم أصول 818.330 مليون رينجت و إجمالي تمويلات يقدر بـ 606.728 مليون رينجت.

أما من حيث النوافذ الإسلامية نجد 10 مصارف تقليدية تستخدم تمويلات متوافقة مع الشريعة الإسلامية عبر 2170 فرع مصرفي، ومن خلال هاته المؤشرات تعتبر ماليزيا اليوم رائدة في الصناعة العالمية للتمويل الإسلامي بجميع مكوناتها خصوصا ما تعلق بإصدار الصكوك الذي يمثل أكثر من نصف الإصدار العالمي لسنة 2021، وفيما يلي مخطط توضيحي لهيكل النظام المالي الإسلامي في ماليزيا :

## الشكل رقم (2): هيكل النظام المالي الإسلامي في ماليزيا



**المصدر:** سامي عبيد محمد، عدنان هادي جعاز، الدور التمويلي للمصارف الإسلامية(التمويل بالصكوك)، تجربة ماليزيا، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 38، المجلد 10، مارس 2015، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة البصرة، ص123.

ومن أجل إعطاء دفع أكثر للنظام المالي الإسلامي أنشأت ماليزيا عام 1990م، مركز لابوان (Labuan) ليكون مركزاً عالمياً للخدمات المالية للشركات الأجنبية العاملة في ماليزيا، وذلك لتكملة أنشطة القطاع المالي المحلي، ولتوسيع قاعدة القطاع المالي الإسلامي، وتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية التي أخذت مكانها بسرعة، بل وتفوقت على الخدمات المصرفية التقليدية. ومن هذا المنطلق وضعت ماليزيا خطة لتطوير القطاع المالي لمدة عشر سنوات تسمى (FSMP) 2010 - 2001 عبر ثلاث مراحل نستعرضها على النحو الآتي:

**المرحلة الأولى: (2001-2004):** ركزت هذه المرحلة على تقوية القطاع المالي الإسلامي كنظام ثابت، أثبت جدواه في حشد المدخرات المالية وتوجيهها للاستثمار بهدف بناء نواة محلية قادرة على التنافس مع المصارف الأجنبية.

**المرحلة الثانية (2005-2006):** في هذه المرحلة تم التركيز على تحرير التجارة مع المزيد من المرونة التشغيلية، وإدخال مجموعة من الإجراءات التيسيرية لفتح المجال أمام تواجد المصارف الأجنبية.

**المرحلة الثالثة: (2007-2010):** وتتمثل أهم أهداف هذه المرحلة في أن تصبح ماليزيا مركزاً عالمياً

للمنتجات والخدمات المالية الإسلامية، ومن أجل ذلك تم وضع مجموعة من الخطط الفرعية وهي :  
- أن تستحوذ قطاع المصرفية الإسلامية والتكافل على نسبة 20% من إجمالي أصول القطاع المصرفي الكلي بحلول 2010م.

- تعزيز مكانة المركز الدولي للخدمات المالية الإسلامية لابوان (Labuan) باعتباره ممثل للبنوك الخارجية العالمية في ماليزيا خاصة بعد زيادة أصول الإستثمارات الإسلامية فيها بنسبة 10% والتي بلغت مع نهاية عام 2000م، ما قيمته 661.1 مليار رينجت ماليزي.

- اتخاذ جملة من التدابير الرامية إلى زيادة كفاءة القطاع المالي الإسلامي بوجود بنية تحتية مناسبة وعدد كبير من المهنيين ذوي خبرة ومهارات عالية، وعلى دراية بمبادئ المصرفية الإسلامية وإمكانية عرضها وتطبيقها.  
- وضع آليات تسمح بتطوير وابتكار أدوات مالية إسلامية تلي متطلبات السوق الدولية، وتحقيق هدف ماليزيا لأن تصبح مركزاً عالمياً للخدمات المالية الإسلامية.

مما سبق فإن النظام المصرفي الإسلامي قام في ماليزيا بناء على مبادرة من الدولة، وهي التي كانت تملك - مع الحكومة المحلية - أسهم أول بنك إسلامي تم إنشاؤه في عام 1983م (بنك إسلام ماليزيا) (BIM)، قبل أن تطرح أسهمه في التداول في عام 1992م.

وكذلك فإن الدولة - من خلال البنك المركزي الجديد- قامت بوضع النظام الجديد الخاص بقيام المؤسسات المصرفية التقليدية بتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية، وأقامت بالفعل أول سوق نقدي إسلامي، بعد تطوير الأدوات اللازمة للتداول فيه، وتوسيع رقعة المؤسسات المشتركة فيه.

كذلك فإن الدولة لم تتردد في تعديل العديد من النصوص الواردة في القوانين القائمة، والتي تتعارض مع قانون العمل المصرفي الإسلامي الجديد رقم 276 لعام 1983م ومن ثم فقد تضمنت المواد من (56) إلى (60) في هذا القانون تعديلات عديدة على قانون العمل المصرفي رقم 01 و 02 لعام 1973م، وقانون الشركات رقم 120 لسنة 1970م، وقانون البنك المركزي الماليزي رقم 61 لسنة 1956م، وقانون شركات التمويل رقم 6 لعام 1979م .

وفي سنة 2013 عرف هذا القطاع تطوراً مهماً في تعزيز الإطار التنظيمي والرقابي للصناعة المالية الإسلامية في ماليزيا باعتماد قانون الخدمات المالية الإسلامية (IFSA) الذي دخل حيز التنفيذ في

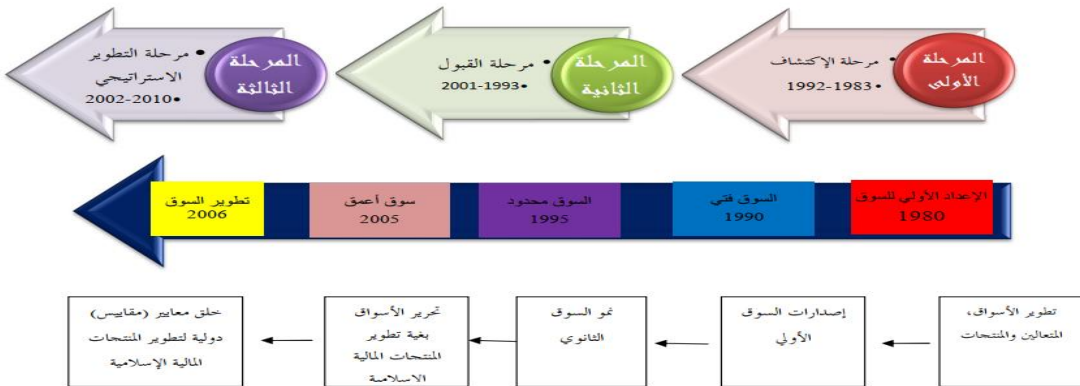
30 جوان 2013 وكان الهدف من هذا القانون تمهيد الطريق لوضع إطار للامتثال الشرعي المتكامل لعمل المؤسسات المالية الإسلامية في ماليزيا .

ومن خلال ما سبق يتضح لنا بان قيام العمل المصرفي الإسلامي في ماليزيا قام على عاتق الدولة التي أخذت زمام الأمور وساهمت بتطويره بعد أن استشعرت «بحاجة اقتصادية» لوجوده، استجابة لحاجيات شريحة من مواطنيها، هذا الدور للأسف مفقود في غالبية الدول الأخرى، التي تعاني مؤسساتها المصرفية الإسلامية، ليس فقط من إهمال الدولة، بل من معاداتها أيضاً .

## 2.2 تطور الصيرفة الإسلامية في ماليزيا:

تعتبر تجربة العمل المصرفي الإسلامي في ماليزيا من أقدم التجارب، وذلك بإنشاء أول صندوق لادخار لا يتعامل بالفائدة سنة 1963 يسمى "صندوق ادخار الحج" (تابونغ حاجي . Tabong Haji)\*، والتي يعتبر أول مؤسسة مالية إسلامية تهدف إلى إدخار أموال المسلمين الماليزيين لتمويل فريضة الحج ويحقق لهم عوائد تفيدهم في تحسين شؤون المسلمين الملاويين، ورغم أن بداية نشأة البنوك الإسلامية تعود إلى منتصف السبعينات، إلا أن أول بداية حقيقية للعمل المصرفي الإسلامي في ماليزيا تعود إلى عام 1983م، وذلك من خلال إصدار قانون المصارف الإسلامية في 07 أبريل 1983 والذي يعتبر ركيزة لعمل المؤسسات المالية الإسلامية في هذا البلد، وتبعاً لذلك تم تأسيس البنك الإسلامي الماليزي في نفس السنة باعتباره أول مصرف إسلامي تجاري تقوم أنشطته على مبادئ الشريعة الإسلامية، تبع ذلك تأسيس شركة تأمين تكافلي إسلامي ماليزيا عام 1984 بعد صدور قانون التأمين الإسلامي في العام نفسه.

الشكل رقم(3): تطور صناعة التمويل الإسلامي في ماليزيا



المصدر: نورة بومدين، الأسواق المالية في الدول الإسلامية - معالم الواقع وآفاق المستقبل-، ماجستير: مالية واقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ص.173.

ومع بداية عام 1992م، نجح البنك المركزي الماليزي في تطوير 21 خدمة (منتج) مصرفية إسلامية، وذلك بعدما نجح في عام 1991م في إدخال إثنان من الأدوات المصرفية الجديدة تعلمان وفق أحكام الشريعة وهما "الكميالة الإسلامية المقبولة" و"التسهيلات الخاصة بعمليات إعادة التمويل الإسلامي لإئتمان الصادات"، وبالتالي تحقق أحد العناصر الثلاثة المطلوبة لإقامة نظام نقدي إسلامي متكامل، ألا وهو عنصر توافر تشكيلة واسعة ومتنوعة من الخدمات والأدوات المالية الإسلامية، بما يفي بالاحتياجات المختلفة لكل من المؤسسات المالية والعملاء، وفيما يلي قائمة بأسماء تلك الخدمات أو المنتجات (Bank negara Malaysia –central bank– Annual report, 1993):

وبعد الأداء المشجع لبنك إسلام رستت الحكومة الماليزية هدفها في أن تكون ماليزيا من أهم المراكز العالمية للصيرفة الإسلامية، ففي عام 1993 قدم بنك نيغارا ماليزيا (البنك المركزي الماليزي) نظام مصرفي ثنائي سمي بـ "نظام المصرفية الإسلامي" (Islamic Banking Scheme) (IBS) أو "نظام الفروع الإسلامية للبنوك التقليدية" من أجل تسريع نشر المنتجات المصرفية الإسلامية للعملاء المحليين في أقصر فترة ممكنة، ونتيجة لذلك سمح للبنوك التقليدية المشاركة في تقديم المنتجات المصرفية الإسلامية من خلال مرافقها الموجودة، فاستجاب 24 بنك تقليدي لتقديم منتجات وخدمات مصرفية إسلامية من خلال فروعها البالغة 1663 فرعاً (Saad, 2004).

وبعد الأزمة المالية لعام 1997، وتغير البيئة الحاضنة للخدمات المصرفية الإسلامية في ماليزيا، سمحت الحكومة بإنشاء بنك إسلامي ثاني، وهو بنك "معاملات ماليزيا" في عام 1999 لتسريع التقدم في الصناعة المصرفية الإسلامية، متبوعاً بمخطط القطاع المالي الذي تم تقديمه في عام 2001، وبدأ البنك المركزي الماليزي بإغلاق الفروع الإسلامية وتشجيعها للتحويل إلى كيانات مصرفية إسلامية كاملة.

وفي أوائل التسعينات كانت المؤسسات المالية الإسلامية تمثل مكانة كبيرة لدى كثير من المتعاملين والمستثمرين من الأفراد والشركات التي أصبحت تدعم أنشطتها الإستثمارية عن طريق أدوات التمويل في المؤسسات المالية الإسلامية، مما عزز من دورها في السوق المالية الماليزية (توماس، 1996)<sup>1</sup>. هذه الإنطلاقة ساهمت في ظهور النواذف الإسلامية في البنوك التجارية التقليدية المعروفة باسم نظام العمل المصرفي اللاربوي في عام 1993م، والتي دعمتها من قبل الحكومة الماليزية حيث سمح البنك المركزي الماليزي للبنوك التقليدية الربوية إدخال الخدمات الموافقة لأحكام الشريعة الإسلامية.

### 3- المؤسسات المالية الإسلامية الداعمة للتنمية في ماليزيا:

#### 1.3- المصارف الإسلامية في ماليزيا:

إن بداية ظهور النظام المصرفي الإسلامي في ماليزيا كان في وقت متأخر نسبياً، لكن مع ذلك شهد تطورا سريعا وملحوظا منذ انطلاقتها، حيث كانت البداية الأولى للتوجه الإسلامي في مجال الصيرفة للبلاد سنة 1983م، عندما أصدرت الحكومة الماليزية قانون المصارف الإسلامية الذي يسمح بإنشائها تماشياً مع الصناديق التي تم استحداثها في الستينيات التي يطلق عليها صناديق الحجاج التي تدعم الماليزيين في تأدية مناسك الحج إلى مكة المكرمة.

لذلك سعت ماليزيا لإرساء نظام مصرفي إسلامي شامل، حيث يوجد في ماليزيا حالياً خمسة عشر بنكاً ماليزياً عالي المستوى، تأتي ثلاثة منها من الشرق الأوسط، وتوفر نطاقاً عريضاً من المنتجات والخدمات المالية على أساس مبادئ الشريعة، وهناك في نفس الوقت خمسة بنوك تقليدية، ثلاثة منها تعتبر مصارف أجنبية كبيرة تقدم منتجات وخدمات مصرفية إسلامية عبر النافذة القائمة للأعمال المصرفية الإسلامية. ويؤدي دخول البنوك الإسلامية الأجنبية الثلاثة إلى تحسين التنافس وتحفيز الابتكار بين المشاركين في الأعمال المصرفية الإسلامية.

#### جدول رقم (1) : إجمالي مؤشرات المصارف الإسلامية في ماليزيا إلى غاية نهاية 2021

الوحدة: مليون رينجت ماليزي RM

|                              | العدد | عدد الفروع أو النوافذ | عدد العاملين | إجمالي الأصول | الإحتياجات ورؤوس الأموال | إجمالي التمويلات | اجمالي الدخل |
|------------------------------|-------|-----------------------|--------------|---------------|--------------------------|------------------|--------------|
| البنوك الإسلامية             | 16    | 2246                  | 11209        | 924668        | 64447                    | 683797           | 29300        |
| البنوك ذات النوافذ الإسلامية | 10    | 2170                  | 108967       | 27477         | 2844                     | 11715            | 612          |

Source : Bank Negara Malaysia, Monthly Statistical Bulletin, Malaysia, 2022

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن النظام المصرفي الإسلامي الماليزي يحتل مكانة هامة عالمياً، حيث قدّرت أصوله لسنة 2021 ما نسبته 11.4% من حجم أصول المصارف الإسلامية عالمياً، وهو ما يثبت عدد البنوك الإسلامية البالغ عددها 16 بنك (2246 فرع) إلى غاية 2021، في حين بلغ عدد البنوك التقليدية التي تحوي النوافذ الإسلامية 10 بنوك (2170 فرع) .

كما لاحظنا أيضاً أن حجم أصول البنوك ذات النوافذ الإسلامية يشكّل حصة 03 % (27477 مليون RM) من حجم أصول البنوك الإسلامية التي قدّرت (924668 مليون RM)، وهذا يدل على

مدى اهتمام الدولة الماليزية على البنوك الإسلامية لتمويل التنمية الإقتصادية للبلد أكثر من اهتمامها على التمويل البنكي بالنوافذ الإسلامية.

أما من حيث المساهمة في تمويل الإقتصاد الماليزي فنستنتج من الجدول أعلاه أن الحصيلة الكبرى تستحوذ عليها البنوك الإسلامية بنسبة 97 % بحجم تمويل يقدر بـ 689798 مليون (RM) مقابل 11715 مليون RM للبنوك ذات النوافذ الإسلامية، وهو ما يعطينا تفسير بأن النظام المالي الماليزي يعتمد بنسبة كبيرة على المصارف الإسلامية في تمويل المشاريع التنموية الإقتصادية تكمل مساهمة الأسواق المالية الإسلامية وصناديق الإستثمار الإسلامية دون نسيان منتجات مالية تتوافق مع الشريعة كالصكوك الإسلامية التي تحتل بها ماليزيا الريادة العالمية.

كما تساهم المصارف الإسلامية الماليزية بحصة معتبرة في تمويل الإقتصاد الماليزي من خلال النسب الهامة التي سجلتها المصارف الإسلامية من إجمالي الأصول والتمويل وهو ما سنبيّنه في الجدول التالي.

الجدول رقم (2): مساهمة المصارف الإسلامية الماليزية من إجمالي الأصول والتمويل

للفترة 2008-2015

| الوحدة (%)                                        | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|---------------------------------------------------|------|------|------|------|------|------|------|------|
| أصول المصارف الإسلامية /مجموع أصول النظام المصرفي | 17.4 | 19.6 | 20.7 | 22.4 | 23.8 | 25.0 | 25.5 | 26.8 |
| التمويل المصرفي الإسلامية /إجمالي التمويل المصرفي | 18.9 | 21.6 | 22.7 | 24.3 | 25.8 | 27.5 | 29.2 | 31.3 |

Source: Bank 214alays Malaysia (central bank), Annual reports(2009,2010,2012,2014,2015)

وعلى الرغم من أن القطاع المصرفي الإسلامي تم إنشاؤه على مدى ثلاثة عقود، إلا أن حصتها في السوق لا تزال متواضعة بالمقارنة مع القطاع المصرفي التقليدي من حيث التمويل والاستحواذ الذي يتراوح من حوالي 17% إلى 26% من إجمالي حصة الأسواق المصرفية التي تبقى بعيدة عن ما تحققه البنوك التقليدية،

الجدول (3): تطور عدد البنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية في ماليزيا

| السنوات      | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
|--------------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|
| البنوك       | 47   | 54   | 54   | 55   | 56   | 56   | 55   | 54   | 54   | 54   |
| عدد المؤسسات | 47   | 54   | 54   | 55   | 56   | 56   | 55   | 54   | 54   | 54   |

|    |    |    |    |    |    |    |    |    |    |                       |
|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|-----------------------|
| 27 | 27 | 27 | 27 | 27 | 25 | 23 | 22 | 22 | 22 | بنوك تجارية (تقليدية) |
| 11 | 11 | 11 | 12 | 13 | 15 | 15 | 15 | 15 | 14 | بنوك استثمار          |
| 16 | 16 | 16 | 16 | 16 | 16 | 17 | 17 | 17 | 11 | بنوك إسلامية          |

في الفترة (2016-2007)

**Source:** Compilation and estimation of Islamic finance statistics: the Malaysia's experience, Workshop on Islamic Finance in the National Accounts Department of Statistics Malaysia, Beirut, Lebanon 24 – 26 October 2017, p11.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ بأن هناك تطور ملحوظ في عدد البنوك الإسلامية حيث ارتفع عددها من 11 بنك في سنة 2007 إلى 16 بنك لسنة 2011 وبقي هذا العدد ثابتاً إلى غاية 2016، بينما سجلت البنوك التقليدية ارتفاعاً طفيفاً بزيادة 05 بنوك منذ 2007 (22 بنك) إلى (27 بنك) سنة 2016، في حين انخفض عدد بنوك الاستثمار من 14 سنة 2007 إلى 11 بنك سنة 2016.

كما استحوذت البنوك الإسلامية في سنة 2007 على نسبة 23% من حصة السوق المصرفي الماليزي المشكّل من 47 مؤسسة بنكية، وارتفعت هذه النسبة في سنة 2016 إلى 29% وهي نسبة محترمة وهامة لمصارف اسلامية لها تجربة حديثة لم تتعدى 03 عقود، ويحتل فيها النظام المالي الإسلامي مكانة مرموقة تحت اشراف ومرافقة البنك المركزي الماليزي.

الجدول (4): تطور عدد وكالات البنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية في ماليزيا

في الفترة (2016-2007)

| السنوات              | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
|----------------------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|
| الوكالات البنكية     | 2245 | 2271 | 2298 | 2312 | 2435 | 2481 | 2479 | 2494 | 2500 | 2498 |
| العدد الكلي للوكالات | 1968 | 1979 | 1999 | 2006 | 2050 | 2056 | 2029 | 2045 | 2048 | 2019 |
| وكالات بنوك تقليدية  | 120  | 131  | 131  | 133  | 133  | 135  | 148  | 135  | 135  | 119  |
| وكالات بنوك استثمار  | 1272 | 2039 | 2087 | 2102 | 2147 | 2171 | 2177 | 2192 | 2206 | 2197 |
| وكالات بنوك إسلامية  |      |      |      |      |      |      |      |      |      |      |

**Source:** Compilation and estimation of 215alaysi finance statistics: the 215alaysia's experience, Workshop on Islamic Finance in the National Accounts Department of Statistics Malaysia, Beirut, Lebanon 24 – 26 October

نلاحظ من خلال الجدول (4) أن عدد فروع البنوك الإسلامية في ماليزيا عرف تطوراً ملحوظاً خلال الفترة (2016-2007) حيث ارتفع عددها من 1272 إلى 2197 وكالة بنكية أي بزيادة تقدر بـ 925 فرع بنكي وهو ما يمثل نسبة زيادة بـ 72%، في ارتفع عدد الفروع للبنوك التجارية التقليدية خلال نفس

الفترة من 1968 إلى 2019 وكالة بنكية تقليدية اي بزيادة 51 وكالة، وهو ما يمثل نسبة زيادة تقدر بـ 2.5 %، هذا الفرق الشاسع بين نمو فروع البنوك الإسلامية(72%) ونمو الفروع البنوك التقليدية (2.5%) يؤكد مرة أخرى التطور البارز الذي تشهده ماليزيا سنوياً في مجال الصناعة المالية الإسلامية من خلال تنامي عدد المؤسسات المالية والمصارف التي تعمل وفق الشريعة، مما يسمح بانتعاش مجال الوساطة المالية الإسلامية بتعبئة المدخرات وتوظيفها لخدمة الإقتصاد الماليزي.

### 2.3 - مؤسسات التأمين التكافلي في ماليزيا:

ترجع بداية ظهور التأمين التكافلي في ماليزيا إلى عام 1984 عندما استصدر البرلمان تشريعاً وضعياً خاصاً يسمى "قانون التكافل"، يسمح بإنشاء شركات التكافل بهدف توفير خدمات تكافلية، أو تأمين إسلامي يمثل غطاء يساعد المسلمين على مواجهة المصائب والأخطار التي قد يتعرضون لها متمشياً مع المبادئ الإسلامية.

وبموجب هذا القانون، تم إنشاء أول شركة تكافل هي " شركة تكافل ماليزيا بيرهاد " كشركة فرعية تابعة للبنك الإسلامي الماليزي، وفي ظل إشراف البنك المركزي، بدأت هذه الشركة نشاطها برأسمال مدفوع قدره 55 مليون رينجت ماليزي عام 1948 (بيومي نوال عبد المنعم، 2014م، صفحة 48). ويقصد بنظام التكافل كما ورد في موقع مؤسسة التكافل الماليزي، هو ذات نظام التأمين المتعارف عليه ولكن مع الخضوع لأحكام الفقه الاسلامي أو الشريعة، يتم بموجب هذا القانون تنظيم إجراءات وعمليات نظام « التكافل » وفق ضوابط معينة يميزها هذا القانون (الحناق، 2012).

وفي عام 1996م، تم تحويل الشركة إلى شركة عامة ومساهمة، وأدرجت أسهمها في قائمة بورصة كوالالمبور للأوراق المالية، وظل البنك الإسلامي الماليزي يحتفظ بالحصة الكبرى التي تمثل 75% من الأسهم، أما باقي الأسهم فتشترك فيها المجالس الدينية، وبيوت المال (الخزائن الإسلامية) في ولايات تيرنجانوا وبهانج ونجري سيمبلان.

وحسب أهداف الشركة قام نظام التكافل على العدل، ومساعدة الآخرين، وتوفير خدمات التكافل (التأمين الإسلامي) على أعلى مستوى من الكفاءة والمهنية لجميع المسلمين والسكان بماليزيا. أما بالنسبة للتعاملات المالية داخل شركة التكافل، فشأنها شأن المصرفية الإسلامية تقوم على أسس ومبادئ الشريعة الإسلامية التي تحرم الفائدة الربوية المتبعة في الأنظمة التقليدية، وفي هذا السياق قامت السلطات الماليزية بتطوير منتجات إسلامية، وإدخالها في شركات التكافل، مما يسهم في تقدم وتطوير

صناعة التأمين التكافلي الإسلامي، ليعمل ويتنافس مع المنتج التقليدي، ومن ثم فشركات التكافل تقوم باستثمار أموالها في المجالات المصرح بها شرعاً فقط، وحسب صيغ المشاركة الإسلامية، والتي تنحصر في ثلاثة أنماط شائعة في عملية التأمين التكافلي، وهي المضاربة والوكالة ومضاربة.

وفي سنوات التسعينات تطور نمط جديد إضافي والمتمثل في "الوقف" وهو ما سمح بتأسيس شركة تكافل ثانية بماليزيا، والتي بدأت عملياتها في نوفمبر 1993م، وبالتالي يمكن القول أن صناعة التأمين التكافلي الإسلامي قد تطورت وتوسعت محلياً من قاعدة متواضعة إلى أن أصبح بماليزيا سبع شركات محلية رئيسية تعرض أكثر من 40 منتجاً مالياً إسلامياً. حيث قدّرت أصول صناعة التأمين التكافلي عالمياً نهاية سنة 2017 ما قيمته 46 مليار دولار، ويشغل في هذا القطاع 324 متعامل ومؤسسة.

### 3.4- صناديق الإستثمار في ماليزيا :

بدأت صناديق الاستثمار في ماليزيا لأول مرة عام 1959م، بإنشاء شركة صندوق الاستثمار الماليزي المحدودة، والتي أصبحت تعرف فيما بعد بشركة صندوق آسيا، ثم في عام 1967م أنشأت شركة أخرى هي شركة " مارا" الوطنية للاستثمار، وقد ساهم إنشاء السوق المالية الإسلامية في ماليزيا إلى دعم وتنمية صناعة صناديق الاستثمار بشكل كبير، حيث نما عدد هذه الصناديق في عام 1997 إلى 10 صناديق وفي نهاية 2007 بلغ عدد صناديق الاستثمار الإسلامية 134 صندوقاً.

ويشير التقرير السنوي 2018 لهيئة الأوراق المالية الماليزية، أن أصول صناديق الاستثمار الإسلامية في ماليزيا قد بلغت 158.83 مليار رينجت ماليزي نهاية 2017، في حين بلغ عددها 53 منها 22 صندوق إستثمار بإدارة كاملة، و31 صندوق يقدم خدماته بواسطة النواذ الإسلامية.

ومن حيث المفهوم تعتبر صناديق الاستثمار الإسلامية هي الصناديق التي تتولى تجميع أموال صغار المستثمرين فضلاً عن كبارهم في صورة وحدات استثمارية، يُعهد بإدارتها إلى جهة من أهل الخبرة والاختصاص لتوظيفها في الشركات المعترف بها من اللجنة الاستشارية الشرعية وفقاً لصيغ الاستثمار الإسلامية، والمعاملات الإسلامية .

الجدول (5): تطور عدد صناديق الاستثمار الإسلامية وصافي قيمتها في سوق رأس المال

الإسلامي الماليزي بين (2007-2015)

| السنوات                | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|------------------------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|
| عدد الصناديق الإسلامية | 134  | 149  | 150  | 155  | 164  | 169  | 178  | 188  | 193  |

| العدد الإجمالي<br>للصناديق                                        | 521    | 579    | 565    | 584    | 587   | 569    | 595    | 612    | 612    |
|-------------------------------------------------------------------|--------|--------|--------|--------|-------|--------|--------|--------|--------|
| صافي قيمة الموجودات<br>للصناديق الإسلامية<br>(مليار رينجت ماليزي) | 16.90  | 17.19  | 22.08  | 24.04  | 27.9  | 35.36  | 42.82  | 46.66  | 52.12  |
| إجمالي صافي قيمة<br>الموجودات للصناديق (مليار<br>ر.م)             | 169.40 | 134.40 | 191.71 | 226.81 | 249.5 | 294.85 | 335.51 | 343.02 | 346.52 |
| نسبة الصناديق<br>الإسلامية إلى إجمالي<br>الصناديق                 | 10%    | 12.08% | 11.52% | 10.6%  | 11.2% | 12%    | 12.8%  | 13.6%  | 15%    |

المصدر: عبد الناصر براني، بركات سمير، دور الهيئات الماليزية في تنمية وتنشيط سوق الأوراق المالية - سوق رأس المال الإسلامي نموذجاً- مجلة الشريعة والإقتصاد، كلية الشريعة والاقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، العدد 10، 2017م، ص 368.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن هناك تطور مستمر في عدد الصناديق الإسلامية في سوق رأس المال الإسلامي الماليزي خلال الفترة ما بين (2007-2015) حيث ارتفع عددها من 134 صندوق سنة 2007 إلى 193 صندوق سنة 2015، بينما بلغ صافي قيمتها 16.90 مليار رنجيت ماليزي عام 2007 وارتفع إلى 52.12 مليار رنجيت ماليزي عام 2015 أي بنسبة زيادة أكثر من 200%، بينما سجلت نسبة نمو أصول صناديق الإستثمار الإسلامية إلى إجمالي الصناديق في بورصة ماليزيا نسبة نمو ما بين 10-15% خلال الفترة ما بين (2007-2015) وهي نسبة مقبولة بالنسبة لسوق مالي إسلامي حديث تجربته لا تتعدى عقدين من الزمن ويعمل في ظل نظام مالي مزدوج ما بين النظام المالي الإسلامي والتقليدي.

#### 4- التمويل الإسلامي في التجربة التنموية الماليزية:

تعد ماليزيا واحدة من أهم الدول الإسلامية في الشرق الآسيوي التي استطاعت أن تحقق في العقود الأربعة الماضية قفزات هائلة في التنمية البشرية والاقتصادية، وأصبحت الدولة الصناعية الأولى في العالم الإسلامي، من خلال اعتمادها على نظام مالي إسلامي بأدواته المالية المختلفة والمتنوعة ومؤسساته المالية التي تعمل وفق الشريعة.

#### 1.4- التجربة التنموية في ماليزيا:

يُعتبر النجاح الاقتصادي والتنموي الذي شهدته ماليزيا يعود في جانب كبير منه إلى الدور الكبير الذي لعبته الدولة، بدءاً من التخطيط للسياسات الاقتصادية حتى متابعة تنفيذها ووضع الضوابط المنظمة للنشاطات الاقتصادية في شتى المجالات، وقد برهنت تجربة ماليزيا على صدق التأثير الإيجابي للحكم المحلي في مساعي التنمية عن طريق الخطط والاستراتيجيات التنموية التي مكنتها من أن تصبح دولة صناعية حديثة، فقد استطاعت ماليزيا أن تقدم أنموذجاً تنموياً فريداً عن طريق الأخذ بنظام الحكم المحلي والذي يرجع نشأته إلى عهد الاستعمار البريطاني الذي ظل ما يقرب من مائتي عام عن طريق تطبيق الولايات لهذا النظام.

وتعد حقبة رئاسة مهاتير محمد من العام 1981-2003، هي الحقبة التي شهدت انطلاقاً النموذج الماليزي للتنمية فقد تضاعف متوسط دخل الفرد وارتفع رقم الصادرات وحدث نمو ملحوظ في الاستثمار الأجنبي، وارتفع نصيب الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا كله بمقتضى قوانين عقد السبعينيات من القرن الماضي التي قادت إلى نقل المسؤولية إلى المستوى المحلي أو ما يعرف باللامركزية الإدارية. ونجحت ماليزيا منذ سبعينيات القرن العشرين في تحقيق جانب كبير من الأهداف التنموية المتضمنة في خططها الاقتصادية، بحيث استطاعت أن تحقق طفرة تنموية كبيرة تحسدها عليها الدول المتقدمة قبل النامية، فلم تكن ماليزيا في بادئ الأمر سوى دولة زراعية تعتمد على إنتاج السلع الأولية وخاصة القصدير والمطاط ونخيل الزيت، غير أنها ما لبثت عن طريق سياستها التنموية أن تتحول إلى واحدة من الدول الصناعية التي تتمتع بالاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي وأن تحتل اليوم مركزاً مرموقاً في الاقتصاد العالمي (نجيب، 2014).

وقد ركز مهاتير على نموذج التنمية الياباني بشكل خاص لكي تهدي ماليزيا بنفس النهج الذي اتبعته اليابان، وقد حدد العوامل التي اعتقد أنها وراء نجاح النموذج الياباني والتي تتمثل في الوطنية، النظام وأخلاقيات العمل، نظام الإدارة عال الكفاءة، التعاون الوثيق بين الحكومة والقطاع الخاص" ومن ثم دعا مهاتير لتبيين هذه الممارسات، وزرع هذه الثقافات لدى الماليزيين (بيومي نوال عبد المنعم، 2014م، صفحة 57).

إن عملية التنمية في ماليزيا كان لها تخطيط دقيق ونظرة بعيدة المدى كما وأن لها عوامل اقتصادية وسياسية ساعدت على نجاحها وهي (درج، 2015):

- المناخ السياسي لدولة ماليزيا إذ أن الظروف السياسية ملائمة للتنمية الاقتصادية إذ أنها لم تتعرض لانقلابات عسكرية والقادة السياسيين مؤمنين بالتغيير والإصلاح؛
- تتمتع ماليزيا بديمقراطية عالية بحكم أن الأحزاب السياسية فيها قائمة على أساس عرقي ولهذا تتخذ القرارات دائماً من خلال المفاوضات؛
- توجّه ماليزيا تمويلها نحو التنمية بشكل أساسي بدلاً من إنفاقه على التسلح، لذلك تعتبر ماليزيا صديقة لكل الدول و تتجنب المشاكل لكي لا تعيق تقدمها؛
- رفض الحكومة الماليزية تخفيض النفقات المخصصة لمشروعات البنية التحتية والتي هي سبيل الاقتصاد إلى نمو مستقر في السنوات المقبلة؛
- اهتمام ماليزيا بتحسين المؤشرات الاجتماعية لرأس المال البشري، من خلال تحسين الأحوال المعيشية والتعليمية والصحية للسكان الأصليين؛
- اعتماد ماليزيا على الموارد الداخلية بشكل كبير من خلال توفير رؤوس الأموال اللازمة لتمويل الاستثمارات إذ ارتفع الدخل المحلي الإجمالي بنسبة (40%) بين سنة (1970-1993)، كما ارتفع الناتج المحلي الإجمالي (GDP) في الفترة (2010-2017) بنسبة (23%) حيث سجل في سنة 2010 قيمة 255.02 مليار دولار مقابل 314.05 مليار دولار في سنة 2017؛
- ومن خلال ما سبق، نرى بأن نجاح التجربة التنموية في ماليزيا يرجع أساساً إلى إتباعها اتجاهين في التنمية الاقتصادية، الاتجاه الأول يطلق عليه محاضر محمد "الاتجاه شرقاً"، لأن هذا الاتجاه ينسجم مع توجهاتها الإنمائية، ويتواءم مع تطلعاتها نحو المستقبل الاقتصادي. كما رأت أن هذا الاتجاه يسير مع خطى التركيبة السكانية المتباعدة، سواء من حيث امتلاك الثروات المادية أم من حيث تنوع الثروات البشرية. أما الاتجاه الثاني يُطلق عليه "الاتجاه الإسلامي"، أو ممارسة التنمية في إطارها الإسلامي، كما يراها الباحثون العرب المنشغلون بدراسة التجارب الإسلامية (يوسف، 2010).

#### جدول رقم (6): أهم البيانات الاقتصادية لدولة ماليزيا لسنة 2021

| البيانات الاقتصادية                  | القيمة (النسبة)   |
|--------------------------------------|-------------------|
| الناتج المحلي الإجمالي GDP           | 372.7 مليار دولار |
| نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي      | 3.10%             |
| نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي | 11371 دولار       |
| معدل النمو السنوي                    | 8.9%              |

## دور صناعة التمويل الإسلامي في تمويل التنمية الاقتصادية -دراسة حالة التجربة الماليزية-

|                       |                                        |
|-----------------------|----------------------------------------|
| 0.810                 | مؤشر التنمية البشرية HDI               |
| 48 مليار رينجت ماليزي | صافي تدفق الإستثمار الجنبى المباشر FDI |
| 2.50%                 | نسبة التضخم                            |
| 3.6%                  | نسبة البطالة                           |
| 12                    | تصنيف سهولة ممارسة الأعمال             |
| 117 مليار دولار       | الإحتياطي الصرف الأجنبي                |

المصدر: بيانات البنك الدولي على الموقع: <https://data.albankaldawli.org/indicator>

من خلال بيانات الجدول أعلاه نلاحظ أن اقتصاد ماليزيا سجل مؤشرات إيجابية جيدة خصوصاً ما تعلق بالناتج المحلي الإجمالي الذي حقق 372.7 مليار دولار ، وهو ما ينعكس على زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 11371 دولار الذي يعتبر من بين أحسن المؤشرات على المستوى العالمي، كما سجلت ماليزيا معدلات نمو مرتفعة خلال السنوات الأخيرة محققة نسبة 8.9% لسنة 2021 وهذا ما جعل ماليزيا تصنف من قبل بعض الدراسات من الدول الناشئة باعتباره أن لديها مؤشرات جيدة على مستوى نسبة البطالة المنخفضة 3.6% وكذا نسبة تضخم متدني ايضاً يعادل 2.50%،

### 2.4- تمويل الاقتصاد الماليزي بمنتجات مالية اسلامية:

إن تحقيق الاقتصاد الماليزي لكل هاته المؤشرات الإيجابية لم يكن لولا وجود قاعدة خلفية لنظام التمويل سواء التقليدي منه أو الإسلامي تحت إشراف ووصاية البنك المركزي الماليزي الذي يركز بشكل كبير على استفادته من مزايا منتجات المالية الإسلامية وتوطينها لدى النظام المالي الماليزي.

### الجدول رقم (7): تمويل المصارف الإسلامية للاقتصاد الماليزي في الفترة 2008-2015

الوحدة: مليون رينجت ماليزي

|        | 2015   | 2014   | 2013   | 2012   | 2011   | 2010   | 2009   | 2008   |                   |
|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|-------------------|
| البنوك | 526347 | 455411 | 426430 | 367686 | 320519 | 253516 | 219848 | 181360 | البنوك الإسلامية  |
|        | 9021   | 7027   | 7093   | 8268   | 8131   | 8867   | 8702   | 6740   | النوافذ الإسلامية |
| مجموع  | 535638 | 462438 | 433523 | 375954 | 328649 | 262382 | 228550 | 188099 | الاصول            |
|        | 399321 | 398041 | 345889 | 301537 | 261542 | 211837 | 181877 | 149932 | البنوك الإسلامية  |
| مجموع  | 3340   | 2639   | 3058   | 4919   | 4845   | 5116   | 6962   | 4770   | النوافذ الإسلامية |
|        | 402661 | 400680 | 348947 | 306457 | 266387 | 216953 | 188839 | 154702 | مجموع الودائع     |
| البنوك | 383494 | 329    | 277491 | 227655 | 190938 | 154066 | 128207 | 99702  | البنوك الإسلامية  |
|        | 974    | 532    | 428    | 397    | 446    | 508    | 659    | 574    | النوافذ الإسلامية |
| مجموع  | 384468 | 330174 | 277920 | 228052 | 191384 | 154575 | 128866 | 100432 | التمويلات         |

Source : Bank Negara Malaysia, Monthly Statistical Bulletin, Malaysia, Dec 2015

من خلال بيانات الجدول أعلاه نلاحظ بأن الودائع تساهم بشكل كبير في التمويلات المقدمة من البنوك الإسلامية خلال سنوات الدراسة، حيث تغطي الودائع كل التمويلات طيلة سنوات (2008-2015) وهذا ما يفسر قدرة المصارف الإسلامية على تعبئة الموارد واستقطابها نتيجة تطبيق معاملات مالية وفق الشريعة وهو ما يحفز الماليزيين أفراداً ومؤسسات ومتعاملين على وضع ودائعهم في المصارف الإسلامية، كما استنتجنا من هذا الجدول تنامي أصول المصارف الإسلامية سنوياً في الفترة ما بين (2008-2015) بنسبة 190٪. فبعدما سجلت أصول المصارف الإسلامية الماليزية ما قيمته 181.360 مليون رينجت ماليزي، قفزت سنة 2015 إلى 526.347 مليون رينجت ماليزي، وهذا ما يدل على تطور قطاع المالية الإسلامية في ماليزيا سواء على مستوى المصارف أو الأسواق المالية بأدواتها ومنتجاتها المتنوعة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

ومن جهة أستفاد الإقتصاد الماليزي من تمويلات أخرى في شكل صكوك إسلامية تشبه إلى حد بعيد السندات، حيث تعتبر ماليزيا من الدول الرائدة في مجال استخدام الصكوك الإسلامية تستحوذ على أكبر حصة من السوق العالمي للصكوك حيث حققت إصدار أكثر من 60 ٪ من الإصدار العالمي لسنة 2021 بأنواعها المختلفة (الدولية، المحلية، وصكوك الشركات)، طيلة العقدتين الأخيرين.

وفيما يلي أهم المشاريع الإقتصادية التي تم تمويلها بواسطة الصكوك الإسلامية في ماليزيا.

#### جدول رقم 7: المشاريع الاقتصادية الممولة بالصكوك في ماليزيا (1994-2017)

| الرقم | طبيعة المشروع                                             | سنة الإصدار | قيمة المشروع                    |
|-------|-----------------------------------------------------------|-------------|---------------------------------|
| 01    | مشروع إنجاز مطار كولالمبور الدولي بماليزيا                | 1994        | 1.22 مليار دولار                |
| 02    | مشروع الطريق السيار (شمال جنوب) بمنطقة جاهور بارو         | 1994        | 1.130 مليار رينجت ماليزي ماليزي |
| 03    | مشروع لإنجاز مستشفيات                                     | 2002        | 600 مليون دولار                 |
| 04    | مشروع إنشاء مركز صحي دولي بمنطقة سرواك                    | 2004        | 450 مليون رينجت ماليزي          |
| 05    | مشروع تمويل شركة اتصالات ماليزيا                          | 2006        | 750 مليار دولار                 |
| 06    | مشروع تطوير مجمعات عقارية من طرف شركة BNB Merdika Funtice | 2017        | 461 مليار دولار                 |
| 07    | مشروع الطاقة الشمسية في منطقة شبه جزيرة شاوندونغ          | 2017        | 236 مليار دولار                 |

المصدر: بن قايد الشيخ ، دور الصكوك الإسلامية في تطوير التمويل الإسلامي وتحقيق التنمية الإقتصادي أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية . جامعة غرداية، 2019، ص 285.

## خاتمة :

من خلال دراستنا لمكانة ودور التمويل الإسلامي في تنمية وتطوير الإقتصاد الماليزي، بفضل تسطير استراتيجية ارتكزت على توفير بنية أساسية كافية لنظام مالي اسلامي شبه متكامل يجمع بين العمل المصرفي وأعمال التكافل ومرافقة سوق رأس المال الإسلامي الماليزي، يمكن القول بأن ماليزيا حققت من خلال هذا النظام تواجداً عالمياً مما جعل اقتصادها من بين اقوى اقتصاديات جنوب شرق آسيا، كما شهد التمويل الإسلامي في ماليزيا نمواً وتوسعا محليا وعالمياً بفضل الدعم والمرافقة الحكومية منذ بداية انطلاقته وذلك بوضع الأطر القانونية والرقابية الداعمة له ولعل أبرزها كان في سنة 2013 بتعزيز الإطار التنظيمي والرقابي للصناعة المالية الاسلامية في ماليزيا باعتماد قانون الخدمات المالية الإسلامية، ومع ذلك تبقى التجربة الماليزية في مجال المالية الإسلامية تتميز بالكثير من الخصائص نوجزها على النحو التالي:

✓ تعتبر ماليزيا من أكثر الدول الإسلامية اهتماماً بمجال الصيرفة الإسلامية، وأن الذي ساعدها على ذلك هو الرغبة السياسية أو الدعم الحكومي، إذ أن الحكومة الماليزية دعمت النظام المالي الإسلامي دعماً كاملاً ومن جميع نواحيه، المالية والسياسية والقانونية، مشيراً إلى أن ماليزيا تعتبر أول دولة اعترفت بحكومتها بالنظام المالي الإسلامي على مستوى العالم، بل وغيرت في قوانينها وأنشأت مؤسسات حكومية تدعم هذا النظام وتدعم تطوره وانتشاره.

✓ يضم النظام المالي في ماليزيا المؤسسات المالية التقليدية والمؤسسات المالية الإسلامية وهو بذلك نظاماً مالياً مختلطاً، وتنظم المصارف التقليدية تحت قانون رسمي يسمح لها بفتح نوافذ إسلامية.

✓ استطاعت ماليزيا تهيئة المناخ اللازم للتنمية في إطار مبادئ الإقتصاد الإسلامي من خلال سياستها العادلة في توزيع الكعكة الاقتصادية، فلم يكن الإنحياز للمالايويين على حساب الإضرار بالعرقيات الأخرى، كما أنها استطاعت تنمية الحافز الديني الأخلاقي بنفس قدر تنمية الحافز المادي، وهو ما حقق النجاح في تحقيق التنمية الاقتصادية دون التخلي عن المبادئ الإسلامية.

✓ نجحت ماليزيا في إظهار هذا النظام المالي الإسلامي باعتباره نظاماً ليس خاصاً بالمسلمين وحدهم، بقدر ما هو نظام ثانٍ أو مكمل للنظام التقليدي لا يحمل أي ايدولوجية معينة ولا يهدف إلى تحويل غير المسلمين إلى الإسلام وليس هو واجهة أخرى لما يسمى بالتطرف أو الدولة الدينية، كما أن ماليزيا نجحت بشكل كبير في إظهار النظام المالي الإسلامي باعتباره نظاماً مالياً أخلاقياً وعادلاً.

1. Ali, A. (2010). ISLAMIC FINANCE INSTRUMENTS AND MARKETS. Qatar: Bloomsbury.
2. Bank negara Malaysia -central bank- Annual report, 1. (1993). Bank negara Malaysia -central bank-, Annual report. malaysia: Bank negara Malaysia.
3. Saad, N. M. (2004). Macro Economic Application in South East Asian Countries. Kuala Lumpur: International Islamic University of Malaysia Press.
4. السعد محمد نجيب. (01 فيفري, 2014). من تجارب الشعوب... قصة النجاح الماليزية. جريدة الوطن، ص05.
5. بن عبد العزيز سفيان، بن عبد العزيز سمير . (2011). التنمية الاقتصادية في ماليزيا، تجربة إسلامية رائدة. مجلة البدر(12)، صفحة 166.
6. بيومي نوال عبد المنعم. (2014م). التجربة الماليزية وفق مبادئ التمويل والإقتصاد الإسلامي. جمهورية مصر: مكتبة الشروق الدولية.
7. حاج ابراهيم عبد الرحمان، خير الناس ربيع، و عبد الرحمن حاج ابراهيم . (2011). مسيرة الاقتصاد الإسلامي في ماليزيا من خلال أفكار د/محمد مهاتير". المؤتمر الدولي الأول حول: " الاقتصاد الإسلامي: الواقع... ورهانات المستقبل" (صفحة 06). غرداية، الجزائر: معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية.
8. سناء عبد الكريم الخناق. (2012). الإطار المؤسسي والتشريعي لحاكمية المؤسسات المالية، التجربة الماليزية. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 84.
9. علي احمد درج. (2015). التجربة التنموية الماليزية والدروس المستفادة منها عربيا. مجلة جامعة بابل للعلوم المصرفية، 23(03)، صفحة 1364.
10. لشهب الصادق، بوريش أحمد. (2015). تحليل عوامل التجربة الماليزية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية. مجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية(01)، 90.
11. محمد صادق اسماعيل. (2014). التجربة الماليزية مهاتير محمد والصحة الاقتصادية. القاهرة: دار العربي للنشر والتوزيع.
12. نادية فاضل عباس فضلي. (2015). التجربة التنموية في ماليزيا من عام 2000-2010. مجلة دراسات دولية(54).
13. ناصر يوسف. (2010). دينامية التجربة الماليزية في التنمية المركبة، دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.
14. نبيه فرج أمين الحصري. (2009). تجربة ماليزيا في تطبيق الاقتصاد الإسلامي تحليل وتقويم. الأسكندرية: دار الفكر الجامعي.
15. نضيف آدم، عبد القادر توماس. (1996). لصكوك الإسلامية. مداخلة مقدمة إلى ملتقى التجربة المالية في العمل المصرفي الإسلامي من تنظيم اللجنة الاستشارية العليا بالكويت (صفحة 228). الكويت: اللجنة الاستشارية العليا بالكويت.
16. نوال عبد المنعم بيومي. (بلا تاريخ).